التكامل الاقتصادي المغاربي- الإمكانات والمعوقات

د.فضيل رابح

أستاذ محاضر

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي–الجزائر

ملخص

يهتم هذا المقال بمعرفة الإمكانات التي تمتلكها البلدان المغاربية، والى المعوقات التي حالت دون تحقيق خطوات معتبرة في تكاملها الاقتصادي ثم يتطرق الى الأولويات التي يجب أن تعطى للمشاريع التنموية، حتى يتسنى لهذه البلدان تعزيز تكاملها الأفقي، وتنمية مبدلاتها التجارية البينية.

Abstract

This article is firstly interested in identifying the potential capabilities of Maghreb countries and in the constraints that prevent them to achieve considerable steps towards their economic integration. Then, it carries out the priorities which have to be given to development's projects. This stage is essential for reinforcing the horizontal integration between these countries, and for increasing their commercial exchanges

Keywords: Maghreb countries, economic integration, horizontal integration, commercial exchanges

تمهيد

ان الأطروحات الجديدة التي تأخ ذ بمبدأ العقلنة والنفعية الاقتصادية، وتحث على تجاوز التناقضات والنزاعات على المستوى السياسي والاقتصادي، تثبت على أن العالم في حركة تغير وتطور مستمر ويتجه في اغلب الحالات اتجاه التجمعات الاقتصادية والأسواق المشتركة الضخمة، كما تثبت أن المنافسة الاقتصادية ، والمزاحمة التجارية والاستثمار في الأسواق الكبيرة ، بهدف التحكم في آليات ودواليب الاقتصاد تشكل اليوم المميزات الأساسية التي تطبع العقد الحالي وربما العقود اللاحقة.

قامت البلدان المغاربية بعدة محاولات لتكاملها الاقتصادي وكان شغلها الشاغل هو النمو والتنمية الاقتصادية، الا أن النتائج لم تكن في المستوى المرغوب ، مما يعني هناك خلل في سيرورة التنمية في اقتصاديات هذه البلدان ، بل قد آلت الى أزمة اقتصادية مظاهرها واضحة اليوم ،بطالة تبعية غذائية، مستويات استثمار ضعيفة ، مستويات انتاجية ضعيفة ، قطاع انتاج غير متوازن ، اختلالات خارجية... .

كل هذا يدفعنا الى طرح السؤال الجوهري الذي تتمحورر حوله إشكالية هذا البحث وهو :

إذا كانت البلدان المغاربية تريد فعلا اقامة تكاملها الاقتصادي، وقامت بعدة محاولات منذ عقد الستينات ، فماهي الأسباب الت ي أدت الى تعطيله وحالت دون الوصول الى هدفها المنشود؟وما مدى توفر امكانات هذا التكامل؟

إن هذا السؤال الرئيسي يقودنا الى طرح سلسلة من الأسئلة الفرعية المرتبطة به.

فهل كانت هناك أسباب حقيقية له.ذا الاخفاق أو هذا التعطيل لإنجاز هذا المشروع ؟ أم هناك أسباب وه مية مفتعلة ؟ أم هناك نقص في تصرور وفهم أهمية هذا التكامل الاقتصادي ؟ أم أن الخصوصيات الوطنية أبت الذوبان للصالح العام ؟ وما مدى تأثير العوامل السياسية على هذا التكامل الاقتصادي؟

و لم نتطرق هنا الى تحليل العلاقات والقيم التاريخية والدينية والحضارية المشتركة... لإثبات أن التجمع المغاربي يشكل وحدة حضارية واحدة ،ولها ماض تاريخي مشترك، وديانة ولغة واحدة ... ذلك أن هذه الحقائق اضحت من المسلمات.

سنتناول في هذا البحث الامكانات التي تزخر بها المنطقة المغاربية ،من م وارد طبيعية واقتصادية وبشرية ...ثم نتطرق الى المعوقات ا لتي حالت دون الوصول الى تحقيق اهداف هذا التكامل،وسنركز على المعوقات ذات الطابع المؤسساتي والاقتصادي والسياسي.

اولا : تقديم تاريخي جغرافي ومؤسساتي

تحقق اتحاد دول المغرب العربي في الماضي في عهد الموحدين (1147- 1269)، فوحدة المغرب تشكلت عبر التاريخ الطويل لل مغرب، ولو أنها كانت تتميز بقصر مدتها ، وكانت من فعل زعماء الفتوحات الإسلامية ، ومنذ القرن الحادي عشر كانت ثلاث محاولات لبناء الصرح المغاربي (الوحدة المغاربية).

المحاولة التوحيدية الأولى انطلقت من الشرق إنها محاولة الفاطميين والزيريين (Fatimides et Ziride) من 973 الى 1171 م [3]

المحاولة الثانية انطلقت من الغرب ، كانت محاولة المرابطين (Almorabides) في القرن الحادي عشر، ولم يوفقوا إلا جزئيا.

المحاولة الثالثة انطلقت هي أيضا من الغرب ، خلال القرن 12، في هذا السياق ذكر " Paul Balat" أن الموحدين (unitariens) من جزء من شمال المغرب، استغرقوا أكثر من 70 سنة لبسط سلطتهم، في البداية على كامل تراب البلد (1130-1147)، ثم على كامل التراب المغاربي لفترة طويلة

من الزمن (1205 . 1969) هذه الوحدة بقيت لمدة قرن من الزمن، وهي تمثل الفترة المزدهرة للمغرب[4].

ثم فيما بعد أغلبية بلدانه اندمجت في الإمبراطورية العثمانية . فكرة المغرب العربي الكبير انصهرت فيما بعد خلال فترة النضال ضد الاستعمار ، في بداية الخمسينات ، هذه الفكرة أصبحت تشكل إطار مرجعي كحركة التحرر في المنطقة، أعيد تجديد هذه المسألة فيما بعد في مبادرة 1963، مع إمضاء عدة اتفلقيات تنص على التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي، المالي، والتجاري.

مبادرة الجزائر في 1988، التي جمعت رؤساء الدول المغاربية الخمسة كانت حجر اعادة تأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA) التي توجت باتفاقية مراكش (المغرب) في17 فيفري 1989. هذا الاتحاد الذي مر عليه ا ليوم اكثر من 20 سنة وبغض النظر عن المحاولات التاريخية الأخرى لا يزال يراوح مكانه، إذ انه لم يحقق تقدما معتبرا يليق بإمكاناته، وبهيئه لمواجهة تحدياته.

1- تعريف مفهوم المغرب:

المغرب هو مصطلح قديم يستعمله الكثير من الأشخاص، لكن تعريفه ومفهومه قد يكون غير واضح، والسؤال المطروح هو ماذا تعني هذه الكلمة. إذا ما رجعنا الى yves Lacoste [1] نجد المغرب يعني البلدان التي تغرب من جهتها الشمس L'occident على مستوى العالم العربي يعني GHARB يعني l'ouest.

في حين ان المشرق MACHRECK يعني l'orient أي البلدان التي تطلع من جهتها الشمس[2].

والمغرب ببلدانه الخمس يتفق مع المحاولة الجارية فيه الآن لبناء الإتحاد المغاربي.

2- العوامل الجيوغرافية:

المغرب هو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، فهو مجموعة من مجموعاته، لكن المغرب له كثير من الفروقات مع المشرق من وجهة نظر جغرافية، يختلف عن واقع مصر المتموقع على ضفة النيل ، يختلف عن واقع الهلال الخصيب الممتد على محور دمشق- بغداد.

3- التضاريس:

يتربع المغرب ببلدانه الخمسة على مساحة 6 مليون كيلومتر مربع ، هذه البلدان لها نفس الخصائص الفيزيائية، الساحل (البحر المتوسط) يمتد على مسافة 5000 كيلومتر، من سلوم بحدود المصرية الليبية الى جبل طارق.

الصحراء تحتل مساحة هامة للبلدان الخمسة للمغرب . في الجزائر تغوص الصحراء الى قلب إفريقيا السوداء الى مسافة 2000 كيلومتر من البحر المتوسط ، إنها مملكة الصحراء الغنية بالثروة البترولية ومصدر للطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) والمعادن الأخرى النفيسة التي تشغل من 80 الى 95 % من المساحة حسب البلدان.

4- المناخ:

البلدان المغاربية تخضع لمناخ المتوسط، الذي يتميز أساسا بشتاء بارد ممطر وصيف حار وجاف، توزيع تساقط الأمطار غير متساوي ، حسب الفصول والأعوام، معدل التساقط يمكن ان يكون معتبر حسب المناطق،أكثر من 1000 ملم في سلسلة الريف،و في الجبال الساحلية للشرق الجزائري،و الشمال التونسي.

5- المجال:

من مساحة العالم وتفوق %المساحة الكلية للمغرب (5 بلدان) هي 5.8 مليون كلم مربع ، تمثل 4.3 من مساحة القارة الأفريقية و40 % من مساحة% مساحة الاتحاد الأوروبي ، تمثل 19 %تقريبا 80 العالم العربي، والحال ان عندما تكون مجالات كبيرة مستغلة استغلالا جيد ، فحظوظ امتلاك موارد متنوعة ترتفع أيضا.

6- أجهزة الاتحاد المغاربي:

6-1- المجلس الرئاسي:

يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء (الخمسة)، له سلطة أخذ القرار لأنه هو الذي يستوجب عليه تطبيق مواد الاتفاقية ، في البلدان المغاربية ، السلطة مجسدة في شخص رئيس كل دولة،و بالتالي مركزية اتخاذ القرارمن قبل Personnalisation du pouvoir بظاهرة شخصانية السلطة الذي أضحى مرتبط UMA المجلس الرئاسي لـ ،و هذا م ا يتعارض مع عمل هذا المجلس نظرا لصعوبة اجتماعه بسبب انشغالاته العديدة المتراكمة لاسيما وأن كل القرارات المتعلقة بالتكامل مرتبطة بهذا المجلس، مما يدل على تسييس كل جوانب بناء التكامل المغاربي ، بما في ذلك المجالات التقنية التي قد لا تتطلب تدخل رؤساء الدول.

6-2- الجهاز القضائي :

يتألف الجهاز القضائي لـ UMA من 10 محامين، بمعدل محاميين لكل دولة، مهمته تتمثل في الفصل في المخالفات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء على اثر بنود الاتفاقية ، وكذا الاتفاقيات الأخرى التي تصب في نفس الإطار

6-3- المجلس الوزاري:

يتألف هذا المجلس من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ، أنه يتلقى أعمال لجنة المتابعة أو اللجان الوزارية المتخصصة .يقدم بدراسة هذه الأعمال ويقدم ملاحظاته عليها ثم يقدمها الى المجلس الرئاسي

6-4- لجنة المتابعة :

تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء بمعدل عضو لكل بلد ، وهي مكلفة بمتابعة حالة تقدم التكامل الاقتصادي المغاربي، وتقديم ملخصات أعمالها الى المجلس الوزاري.

6-5- اللجان الوزارية المتخصصة :

هي لجان فرعية تنشأ نظرا لكون أن لجنة المتابعة لا يمكنها لوحدها متابعة كل الملفات،لا سيما منها ذات الطابع التقني الخاص ، هذا بالإضافة الى مسؤولية تنفيذ القرارات المتخذة،لتعود الى الوزراء المتخصصين في ميادينهم، ومن ثمة فمن اللائق ان تدرس القرارات من قبل منفذيها.

6-6- ندوة رؤساء الحكومات :

هذه الندوة تقرها المادة (07) من اتفاقية الاتحاد 5،يمكن لها أن تنعقد كلما اقتضت الضرورة لذلك، ومن جهة أخرى،فان أعضاءها (رؤساء الحكومات) يستطيعون تمثيل رؤساء الدول في المجلس الرئاسي،، عندما لا يستطيع هؤلاء أو لا يريدون الالتقاء لسبب أو لآخر.

6-7- المجلس الاستشاري :

أنه في الأصل جمعية برلمانية ، تتألف من 100 عضو بمعدل 20 عضو لكل دولة ، وتجدر الإشارة هنا الى انه لم يأخذ بعين الاعتبار الترجيح السكاني في التمثيل البرلماني لكل دولة ، فعدد سكان الجزائر والمغرب يمثل أكثر من 75% من سكان الاتحاد.

و هذا على عكس ما هو معمول به في البرلمان الأوروبي، [6]، كما نشير أيضا الى أن هذا المجلس الاستشاري المغاربي، لا يتمتع بالاستقلالية في التسيير ، فمساهمته الاستشارية تتمثل في إبداء رأيه على مشاريع اتخاذ القرارات، الذي يحيلها هو بدوره الى المجلس الرئاسي

6-8- الأمانة العامة

أنشئت بموجب المادة 11 من اتفاقية الاتحاد ، إنها تجمع خمس ة أعضاء،عضو من كل دولة،هذا التكوين العضوي المتساوي للجنة يدل على أنهم يمثلون مصالح أوطانهم ، والتي قد لا تنسجم في مجموعها مع مصالح الإتحاد.

فيما يخص المادة (16) من اتفاقية الاتحاد فهي تسمح لأي بلد عضو من أن يقيم اتفاقية مع مجوعات اقتصادية أخرى ، وهذا النص هو إعلان صريح على السماح للبلدان المغاربي ة لاندماجها فرديا في المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، وعلى اثر هذا طلبت الهلدان الثلاثة الرئيسية للمغرب انفراديا عضويتها في المجموعة الأوروبية (تونس ثم المغرب ثم الجزائر).

ثانيا : الإمكانات

1- المميزات الاقتصادية :

المغرب: يعتمد الاقتصاد المغرب ي على الصناعة المتوسطة والاستخراجية، كاستغلال الفوسفات، والمغرب يستغل أيضا بعض الخيرات، كالحوامض، الأسمدة العضوية، الثروة السمكية.

تونس: الاقتصاد التونسي يعتمد في جزئه على ، الفلاحة والسياحة، الصناعة النسيجية ،و الأسمدة العضوية. والفلاحة في الواقع تمثل قاعدة أساسية في الصناعة التونسية ،فتونس تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج زيت الزيتون والثانية في تصديرها.

ليبيا: الاقتصاد الليبي يعتمد على البترول ومشتقاته

الجزائر: الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول والغاز الطبيعي، والصناعة الاستخراجية،

موريطانيا: يعتمد الاقتصاد الموريطاني على الصيد والمعادن لا سيما تعدين الحديد، إذ يمثل 12% من الناتج الداخلي الخام.

الإقتصاديات المغاربية بصفة عامة تعتمد على الموارد الطبيعية ، كعنصر أساسي لمنتوجاتها الأولية، والسلع الفلاحية. كما أنها تمتلك احتياطي معتبر من المنتوجات الطبيعية، والثروة البترولية والصناعة الاستخراجية والتحويلية.

ؤ تمتلك أيضا ثروات فلاحية معتبرة ، فالمساحة الفلاحية المستغلة هي 25.66 مليون هكتار، ولكن هذه الأخيرة لا تمثل سوى 4.44 % من المساحة الإجمالية لـ UMA.

- فالبترول المغاربي يمثل 8 % من الاحتياطي العالمي.
- الغاز الطبيعي يمثل 25 % من احتياطي البلدان العربية (4 % عالميا).
- الفوسفات 50 مليار طن،أي 36 % من الإحتياط العالمي.
- اليورانيوم 56 ألف طن.
- الزيت 18% الاحتياطي العالمي.
- الرصاص 4 % من الاحتياطي العالمي.

هذا فضلاً على أن الأراضي المغاربية تزخر بمعادن أخرى كالذهب، الفضة،الحديد، النحاس... فاحتياطي مثل هذه الأنواع من المعادن يمكن أن تساهم في ايجاد قاعدة اقتصادية متكاملة ،يضاف الى هذا حجم السو ق المغاربية الذي يشمل خمس بلدان لها ثروة بشرية هامة، فخلال الخمسين سنة الأخيرة، ارتفع عدد سكان البلدان المغاربية بمعدل 3.2 % في السنة ، فانتقل من 30 مليون سنة 1960 الى 62 مليون في سنة 1989، الى اكثر من 100 مليون اليوم، وتوقعات الأمم المتحدة، قدرت أن يكون عدد سكان المغرب في حوالي 150 مليون نسمة في سنة 2050 (7).

2- الهياكل القاعدية:

ففيما يخص محاور الطرق : فالمنطقة المغاربية تتميز بخط طويل يربط أربع ة بلدان، كما أن هذه المنطقة تقع في أكبر عبور للصحراء .أما خطوط السلك الحديدية،فطول المنطقة المغاربية هو حوالي 9000 كيلومتر، فالاتصالات بين تونس والجزائر والمغرب تمتد على مسافة 2290 كيلومتر.

أما الموانئ البحرية فهي 22 ميناء، منها 12 تستجيب للمقا ييس العالمية،هذا بالإضافة الى منشاءات أخرى، مثل الطريق السريع المغاربي ، خط السكة الحديدية الليبي ، الذي سيربط صفاقص

(تونس) وطرابلس (ليبيا)، ومشروع القطار المغربي السريع TGV MAGHREB الذي سينجز في إطار التعاون مع فرنسا

جدول رقم (01) : بعض الموانئ البحرية

الوحدة: 1000 طن متري

	الميناء	السعة
الجزائر	أرزيو	48541
المغرب	الدر البيضاء	19827
تونس	بنزرت	5165
	صفاقص	4773

Source: images économiques du monde op- cité p 362.

هذا بالإضافة الى المشاريع الاقتصادية المشتركة ، كمشروع نقل الغاز المميع الذي يربط الجزائر بإيطاليا مرورا بتونس،و المشروع الآخر لنقل الغاز، الذي يربط الجزائر بإسبانيا مرورًا بالمغرب.

كما توجد عدة مشاريع أخرى مشتركة بين البلدان المغاربية الأربع ة منها الجزائر ، المغرب، تونس وموريتانيا، وهذا في مجالات الصناعة الكيماوية، والصناعة الميكانيكية، والبنى التحتية، والصيد والبنوك والتأمينات، وتكوين الإطارات ... فمثل هذه المشاريع والمبادرات تشكل بالنسبة للمغرب مكتسبات هامة.

ثالثا : الصعوبات

إذا نظرنا الى جملة الأهداف الطموحة من جهة، والى حجم الإنجازات من جهة أخرى، لوجدنا هناك فرق كبير بين هذا وذاك، وبدون شك هناك جملة من الصعوبات، أدت الى تباطؤ إن لم نقل فشل تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، هذه الصعوبات هي متجذرة في الجوانب السياسية، والاقتصادية والاجتماعية

1- الصعوبات ذات الطابع المؤسساتي:

النظام المؤسساتي وتركيز أو مركزية سلطة اتخاذ القرار ، تشكل عنصر محدد ومكبح لعملية التكامل المغاربي . فعملية التكامل تقتضي تغير في طبيعة العلاقات بين الدول الأعضاء في المشروع التكاملي. هذا الأخير الذي يستلزم مؤسسات مشتركة فعالة ،و بالتالي حقوق والتزامات مشتركة إزاء المشروع، فتحقيق نظام اقتصادي لمشروع مثل هذا، يتطلب مؤسسات وهياكل إدارية قانونية ملائمة

له والمشكل المطروح دائما في مسألة التكامل، لا سيما المغاربي هو كيفية إيجاد حل متوازن ،و يكون مقبول من قبل الدول ذات الحساسية المفرطة اتجاه سيادتها الوطنية ، وهذا حتى يتسنى لها من التخلي عن جزء منها لصالح فعالية المؤسسات المشتركة ، وإلا لا جدوى من وجود **هذه الأخيرة وهذه واحدة من أهم الأسباب الرئيسية لاخفاق التكامل الاقتصادي المغاربي**.

إذ في البلدان المغاربية سلطة اتخاذ القرار لمشاريع التكامل وحتى تنفيذها تتجسد في جهاز واحد فقط من بين الثامنية أجهزة المشكلة الأخرى ، **هو جهاز المجلس الرئاسي** ، أي كل القرارات تتخذ من قبل رؤساء الدول الأطراف.

فظاهرة تجميع وتركيز سلطة اتخاذ القرار ، صعبت من مهمة استمرارية العمل للمجلس الرئاسي للاتحاد بصفة منتظمة .و هذا نظرا لصعوبة اجتماع هذا المجلس،فضلاً عن انشغالات ه المتعددة.

و بما أن هذا الجهاز الفعال في الاتحاد ، وهو الوحيد **المخول له اتخاذ القرارات المتعلقة بكل المسائل**، فإن التأخر في انعقاد اجتماعاته ، والإفلاس السلطوي للمؤسسات الأخرى ، يؤدي الى انعكاسات سلبية على عمل التكامل الاقتصادي المغاربي...

2- الصعوبات ذات الطابع السياسي :

كثيرة هي الوقائع والأحداث التي تتواجد في تجارب التكامل الإقتصادي ويصعب فهمها عن حقيقتها، إذا ما اقتصر تفسيرها وتحليل أسبابها على الجانب الإقتصادي فقط،و من هنا لا يمكن فهم ظاهرة التكامل الإقتصادي المغاربي ومعرفة عوامل تعثرها،إذا توقفنا عند حد المعوقات الإقتصادية والإجتماعية وإذا كان التاريخ يعرف حالات من التكامل التي كانت تفرضها دول مجتمعات أخرى بالقسر والجبر، على الشكل الذي يحدث للمستعمرات في الماضي ، فإن التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن هو في طبيعته عملية إرادية بحتة ، لا يمكن أن يتجسد ميدانيا إلا بالاتفاق بين الدول الأطراف فيه.

وعليه ففي غياب اتفاق الدول الأعضاء في العملية التكاملية ، فإنه لا تقوم لها قائمة، ذلك مهما تعاظمت قوة العوامل والأسباب التي تدفع لقيامها ، ومهما كانت دقة وعمق التحليل الاقتصادي الذي يبين أهمية المنافع التي يمكن جنيها من هذا التكامل.

2-1- تداخل العوامل السياسية والاقتصادية لظاهرة التكامل الاقتصادي:

أثناء العمل التكاملي وفي غالب الحالات يصعب التمييز بين جوانب سياسية وجوانب تقنية اقتصادية، ففي المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية مثلاً - ولنفترض أن

مشروعا من هذه المشروعات ذو طبيعة اقتصادية محظة – هل يمكن القول أن هذا المشروع ليس له إعتبارات سياسية؟ في الواقع أن القرار الاقتصادي التقني لهذا المشروع أو ذاك له إفتراضاته ومعطياته ونتائجه السياسية أيضا ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية توزيع وتخصيص للموارد لهذا المشروع أو ذاك،فهذه العملية في جو هرها تمثل قرار سياسي ، وبعبارة أخرى فإن المسائل الاقتصادية التي تبدو بعيدة عن السياسية سرعان ما تثير قضايا سياسية.

هذا ويزداد الأمر أكثر تداخلاً وتعقيداً بين العوامل السياسية والاقتصادية، عندما يتعلق بتجارب التكامل الاقتصادي في البلدان المتخلفة إقتصادياً كا لبلدان المغاربية، ذلك أنها **تتميز بتسيس القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بل أن العوامل السياسية في هذه البلدان تلعب دوراً هاماً في تحديد الأوضاع الاقتصادية ، أي أن التغيير يبدأ من البنية الفوقية لينعكس على البنية التحتية** [8].

غير أن هذا لا يعني أولوية الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي والانتظار حتى تحدث وحدة سياسية ثم يأتي بعد ذلك التكامل الاقتصادي [9]، **فلو افترضنا أن العامل السياسي متوفر بقوة دون العامل الاقتصادي ، فهل يكون هناك نجاح للتكامل الاقتصادي بين أية مجموعة من الدول؟ في الواقع وفي هذه الحالة يبقى التكامل الاقتصادي مجرد رغبة لا غير.**

فإذا توفر هذا العامل السياسي (إلى جانب العامل الاقتصادي طبعا) مع فعالية كبيرة، فانه بدون شك يضمن استمرار أو على الأقل نجاح تلك الجماعة الاقتصادية ، وأحسن مثال هنا **حالة المجموعة الاقتصادية الأوروبية** فلقد لعب العامل السياسي د وراً بالغاً وحيوياً في دفع دول أوربا الغربية الست لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة فيما بينها ومن أهم تلك العوامل السياسية آنذاك ، هو منع قيام الحروب في المستقبل بين الدول الأوروبية، وخاصة بين فرنسا وألمانيا.

فإذن الإرادة السياسية ليس بإمكانها تجسيد خطوات ا لتكامل الاقتصادي في واقع دستوري ومؤسساتي فحسب ، بل أنها لدى العديد من الأمم استطاعت أن تحول بنود ومواد ونصوص الاتفاقيات إلى حقيقة ملموسة، تجمع بين الشعوب متعددة الجذور ومختلفة الثقافات، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك.

و الدول المغاربية غنية بالمؤسسات والأجهزة التي أنشئت لهذا الغرض (التكامل الاقتصادي)، غير أنها لا زالت ضعيفة الفعالية ، في تجسيد خطوات العمليات التكاملية التي أنشئت من أجلها ، وبدون شك هناك جملة من العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي أثرت وأضعفت فعالية هذه المؤسسات والأجهزة، وبالتالي أعاقت التكامل الاقتصادي، إلا أن الإرادة السياسية تعتبر محصلة كثير من العوامل السياسية الأخرى بل وحتى الاجتماعية والاقتصادية.

3- الصعوبات الاقتصادية :

في أغلب الأحيان يكون العامل المحفز الى إقامة المناطق التجارية الحرة والأسواق المشتركة، والاتحادات الجمركية بين مجموع ة من البلدان،هو الرغبة في توسيع الأسواق المحلية الضيقة، وزيادة حجم المبادلات ، لتحسين مستويات التنمية والنمو الاقتصادي في هذه البلدان . فمنطقة التجارة الحرة، والسوق المغاربية المشتركة التي حددت بمقتضى اتفاقية الاتحاد،تهدف الى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة وتنقل الأشخاص والعمل...بين البلدان المعنية.

واليوم هل تحققت على الأقل أهداف منطقة التجارة الحرة ؟ هل ارتفعت المبادلات التجارية المغاربية البينية؟ وإذا افترضنا أن كل الصعوبات الأخرى (المؤسساتية والسياسية) تم حلها، هل هذا يؤدي الى رفع معدل التبادل التجاري البيني المغاربي؟ أم أن الأمر يتعلق بعوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل السابقة؟

3-1- ضعف التبادل التجاري بين البلدان المغاربية :

إذا ما تفحصنا هيكل التجارة الخارجية والتجارة البينية المغاربية اتضح لنا أن معدل المبادلات التجارية البينية المغاربية منذ عقد الستينات الى يومنا هذا (2012)، وفي أحسن الحالات لم يتجاوز 5 %.

و هذا ما يثبت ضعف وهشاشة علاقات الترابط بين اقتصاديات البلدان الأطراف ، وهذا على الأقل في الجانب ا لتجاري، ثم أنه إذا كانت التجارة البينية المغاربية تتميز بهذا الضعف وبهذا الركود، فإن أغلبية التجارة الخارجية المغاربية ، تقع خارج المجال الاقتصادي المغاربي ، بل وحتى خارج المنطقة العربية.

3-2- الإتجاهات الجغرافية للتجارة الخارجية للدول UMA :

لو تفحصنا المعطيات المتاحة [10]، للاحظنا أن البلدان المغاربية تصدر وتستورد نسب معتبرة من وإلى أسواق البلدان الصناعية النامية، مثل دول الاتحاد الأوروبي، إذ تصدر وتستورد منها أكثر من 70 % من تجارتها الخارجية، مع الولايات المتحدة، ومع اليابان، وطالما أن اقتصاديات البلدان المغاربية تتميز بإنتاج المواد الأولية مثل البترول، الغاز الفوسفات، الحديد... فانه من الطبيعي أن تكون أسواق الدول الصناعية المتقدمة ، هي الأسواق المستوعبة لمثل هذه المنتوجات ، لأنها مصدر تغذية أغلبية صناعتها. ونظراً لكون البلدان المغاربية تعاني من نقص في إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الفلاحية، والمنتوجات الصناعية، فإنه من الطبيعي أيضا، أن تقوم باستيرادها من البلدان المتقدمة.

3-3- هيكل التجارة الخارجية والبينية المغاربية :

لو أعدنا قراءة المعطيات لوجدنا أن هيكل التجارة الخارجية المغاربية من جهة الواردات يمثل الصورة المناظرة لهيكل صادراتها، أي الذي لا تستطيع البلدان المغاربية إنتاجه بوفرة فردياً أو جماعياً، تقوم باستراده بكثرة من خارج مجالها الاقتصادي ، لا سيما من دول الاتحاد الأوروبي والعكس صحيح، أي ما أمكنها من إنتاجه بكثرة نسبيا ، فإنها تقوم بتصديره خارج منطقتها ، فالمعطيات المتاحة عن التجارة المغاربية الخارجية والبينية تعكس ضع فها، كما أنها تعكس تبعيتها الى البلدان الصناعية المتقدمة خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ما يبرهن أن عملية نزع الحواجز الإدارية والجمركية أمام حركة السلع والخدمات البينية، هي غير كافية لرفع معدل التبادل التجاري المغاربي البيني، وأنها غير كفيلة بإحداث التفاعل بين اقتصاديات الدول المغاربية لأن هذه الأخيرة،

و حالة كثير من البلدان النامية في تجاربها التكاملية هي بحاجة الى فوائض في العديد من المنتوجات التي تشكل موضوع المبادلة سواء كانت هذه المنتوجات متناظرة أو متشابهة المهم أن تنتج ، ويكون الاختلاف بينها في تكاليف إنتاجها ، وفي نوعيتها وجودتها مما يؤدي الى إشباع مختلف أذواق المستهلكين، سواء كانت في المنطقة المغاربية أو خارجها خاصة فيما يتعلق بالمنتوجات النهائية المصنعة ويضاف الى هذا المنتوجات الغذائية.

إذن هذا يثبت ضعف الأجهزة الإنتاجية المغاربية، لا سيما في المنتوجات السالفة الذكر ...هذا بالإضافة الى انه بالرغم من وجود بعض الفوائض والنواقص المتشابهة في موارد البلدان المغاربية ، ولكن طالما أنه لم تعطى فرص لتكامل هذه الموارد ، كانت لها انعكاسات سلبية على اقتصاديات هذه البلدان، وأدى الى خلق فوائض متشابهة في بعض المنتوجات ، وهذا ما يجعل هذه البلدان تتباعد في مبادلاتها البينية التجارية ، لتتنافس في تجارتها الخارجية إزاء بقية العالم ، بتعبير آخر البلدان المغاربية تتباعد في مخرجاتها (منتوجاتها) بسبب عدم إتاحة الفرصة لتكامل مدخلاتها (الموارد)

3-4- الخدمات التجارية :

إن عمليات التصدير والاستيراد لا يمكن لها أن تنشأ في فراغ ، بل لا بد أن تعتمد على معلومات متدفقة باستمرار ، عن البلدان التي تنتج، وماذا تنتج ، وكم تنتج، وبأي سعر، وبأي جودة ونوعية لمنتوجاتها، وما مدى مطابقتها للشروط الصناعية والصحية. كما أن التبادل التجاري يقتضي أيضا معلومات متدفقة على وسائل وإمكانيات الدفع، وطرق التامين التجاري لعمليات التصدير والإستيراد وعلى وسائل النقل والخدمات المقدمة في الموانئ المتعلقة بعمليات شحن السلع في الموانئ (السفن)

و تفريغها، احترام الآجال المحددة لذلك..

إذ كلما طالت مدة الشحن في السفن أو التفريغ منها ،كلما أدت الى زيادة التكاليف، ومعطيات الجدول (02) توضح لنا كيف أن الجزائر مثلا خدماتها سلبية في هذا المجال مقارنة بالمغرب أو ببلد آخر

من بلدان PED كالهند،فمتوسط عدد أيام تفريغ السلعة واسترجاعها يصل الى 24 يوم، ويصل في حالاتها القصوى ما يقارب ثلاثة أشهر 84 يوم.

جدول رقم (02) : آجال استرجاع السلع

الأيام	الجزائر	المغرب	الهند	الصين
المتوسط	24.1	2.7	10.6	7.9
الحالات القصوى	84.2	5.4	21.2	12.5

Source: banque mondiale citer par william.c.byrd. in confluences méditerranée. N°45, 2003. P 67

فالتجارة في البلدان المتقدمة تمتلك مثل هذه المعلومات ، من خلال إعلاناتها الإشهارية ، ومكاتبها الدراسية، والمعارض التي تنتظم باستمرار . ففي بلدان الاتحاد الأوروبي ، الخدمات المالية لها أهمية بالغة فمثلاً خصصت لها 7 % الناتج الداخلي الخام لهذه البلدان، وتستخدم أكثر من 3 مليون منصب شغل.

يضاف الى هذا امتلاكها خطوط نقل متطورة برية وبحرية وجوية، مما يجعل عمليات المبادلات التجارية فيما بينها سريعة، بينما البلدان المغاربية لا تمتلك مثل هذه الخدمات والوسائل والمعلومات مما يزيد في ركود عمليات التبادل الهيني، وبالتالي تثبيط عملية التكامل فيما بينهم.

3-5- وسائل وإجراءات الدفع:

إن العملية التجارية لها جانبها العيني للسلع والخدمات، كذلك لها جانبها النقدي . فأغلبية عمليات الدفع المتعلقة بالصادرات والواردات بين البلدان المغاربية تتم بالعملة الصعبة ، في الوقت الذي هي نفسها بحاجة الى مثل هذه العملة . ولعل هذا سبب من بين الأسباب التي تجعل الدول المغاربية تفضل التعامل مع غيرها ،كلما تعلق الأمر بعملية التصدير والاستيراد رغبة في الحصول على عملاتها الصعبة، وهكذا فان استعمال العملات الأجنبية في المبادلات التجارية المغار بية البينية ساهم هو الآخر في إضعاف حجم المبادلات التجارية وبالتالي تباطؤ خطوات سيرورة التكامل المغاربي.

و من ثم يستوجب على البلدان المغاربية العمل على خلق صيغ أخرى للتكامل النقدي الجزئي فيما بينها في مرحلة أولى (اتحاد مقاصات، اتحاد دفع...) فمثل هذه الصيغ تساهم في تخفيف معوقات

التكامل فيما بينها، وتسهل حركة المبادلات المغاربية البينية، وعليه لا يمكن أن نتصور تزايد حجم هذه الأخيرة في غياب حل أو حلول لمشاكل وإجراءات الدفع، وخاصة وأنه من الصعب أن تصبح عملات كل الدول المغاربية قابلة للتحويل بدون مشكل.

إذن من ا لضروري التفكير في عملة مغاربية مشتركة ، لأجل استعمالها في إطار المبادلات البينية، أو اختيار شكل من أشكال الاتحاد النقدي السالفة الذكر، إلا ان تحقيق أي منها يبقى رهين الإرادة السياسية، ذلك انه مهما كانت درجة مزاياه الاقتصادية ، فلا يتم تجسيد بدون توافر الإراد ة السياسية الضرورية الفعالة بشكل أو بآخر . فبلدان الاتحاد الأوروبي شرعت في تنظيم تعاونها النقدي فيما بينها منذ فيفري 1969 ليتوج في 1 جانفي 1999 بميلاد الوحدة النقدية الأوروبية الموحدةL'euro الأورو والتي أضحت اليوم هي العملة الوحيدة والمقبولة في التداول لـ11 دولة منذ 01 جويلية 2002.

الخلاصة :

ما يمكن أن نخلص إليه ، هو أن البلدان المغاربية بالرغم من أنها حققت بعض الخطوات المحتشمة في المبادلات البينية ، لاسيما في مجال تبادل المنتوجات الفلاحية ، إلا أنها ما تزال بعيدة عن تثبيت قواعد متينة لتكاملها الاقتصادي، وهذا راجع للأسباب السالفة الذكر، من عدم احترام الدول الأطراف لتطبيقها للقوانين والقواعد والمراحل المبرمجة ، بالإضافة الى ضعف أجهزتها الإنتاجية كما رأينا سالفا، مع عدم مصاحبتها بإستراتيجي ة تكاملية، لغرض تعزيز وتنمية علاقتها وارتباطاتها الإنتاجية التبادلية فيما بينها

هذا، علاوة على عدم تنمية شبكة النقل والمواصلات، وغياب الخدمات التجارية ، ووسائل وإجراءات الدفع، كل هذا ساهم هو الآخر من جهته في إضعاف التبادل التجاري البيني المغاربي ، وهكذا فانه ليس من الممكن البقاء بالتشبث بالمنطق الذي يعتبر ان خلق منطقة تبادل حر ، أو سوق مشتركة، او نزع الحواجز الجمركية والإدارية بين البلدان المغاربية ، يسمح بإنجاز خطوات معتبرة في عملياتها التكاملية، والأكثر من هذا ، إذا ما افترضنا الغاء المبادلات التجارية البينية المغاربية ، فإن اقتصادياتها سوف لا تتأثر كثيراً بهذا التوقف الكلي ، وهذا ما يثبت عدم تفاعل وتشابك وترابط اقتصاداتها فيما بينها، فمشكلتها مشكلة نقص في الإنتاج وليس في تصريف فائض الانتاج.

المراجع والهوامش :

1- YVES LACOSTE.1991 le grand Maghreb , un vaste ensemble géopolitique in l'état du Maghreb , dition du CERES production Tunis ,p 20 (1)

2- BALTA – Paul. 1990 le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000 , phanic – Alger

3- GHEZALI. M 1976. l'unité du Maghreb les techniques juridiques de l'intégration – thèse de d octorat – paris I – p 6 (3

4- BERQUE. J. le Maghreb entre deux guerres –– seuil – 1962 , p 17 (4)

5- Annuaire économique du Maghreb 1989. édition Tunis (5)

6- GERBET.p. 2001 , la construction de l'Europe imprimerie national édition – paris- p 411(6).

7- L'état du monde.Annuaire économique et géopolitique mondiale. édition la découverte p 102 (10)

8- YVES. L. 1991, le grand Maghreb, un vaste ensemble géographie in l'Etat du Maghreb, éditions CERES production Tunis 1991, Page 20.

9 - SID AHMED.A.1998,Economie du Maghreb l'impératif de Barcelone édition CNRS.

10 - GHEZALI. Med. 1976, l'unité du Maghreb les techniques juridiques de 11l'intégration maghrébine – Thèse de Doctorat d'Etat faculté de droit, Paris Sorbonne Page 6.

12 - HUGON. PH. 2003 SEMINAIRE sur l'analyse comparatiste des processus d'intégration régionale nord-sud Paris 26 –27 Mai 2003.

13- بيلا بالاسا– نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي – القاهرة – دار النهضة – .1964

14- ندوة – التكامل النقدي العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية 1989 ص .388

15- عارف دليلة – بحث في الاقتصاد السياسي طبعة ثانية، دار الطليعة، بيروت 1987، ص 52(8)

16- المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة-ماي1989مركز دراسات الوحدة العربية 1990.

17- المستقبل العربي – بن أشنهو عبد اللطيف، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية السنة 13 العدد 139 سبتمبر 1990.

18- رشيد خان المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الامريكية –مجلة شؤون الشرق الأوسط –العدد 82، أفريل 1999.